

نقل المنتجات الزراعية الى الضفة الشرقية لتصاريح مسبقة تقوم باصدارها دائرة التسويق الزراعي استنادا الى شهادة المنشأ الصادرة عن الفرقة التجارية في المنطقة باسم صاحب البضاعة لكل شحنة من الشحنات ، بعد التأكد من كونها من منتجات عربية . ٢٠) تقوم نسط المراقبة على الجسور الارضية بمراقبة كل شحنة وارده للتأكد من شهادة المنشأ والتصاريح الصادرة عن الدائرة، ومن ثم يجري سوقها مباشرة الى سوق الجملة المركزي في عمان . ٣٠) يقوم موظفو دائرة التسويق الزراعي (بالنسبة لبعض السلع كزيت الزيتون) بأخذ عينات من كل شحنة وارده لارسالها الى المختبر لفحصها والتأكد من أن مواصفاتها تتفق والمنتجات العربية ، ويمنع التصرف بأية شحنة قبل ظهور نتيجة الفحص المخبري ويتم ذلك بموجب تعهد خطي من قبل صاحب الشحنة او ناقلها والوسيط المودعة لديه . ٤) تخضع عملية استيراد المنتجات الصناعية الى الضفة الشرقية الى اذن مسبق ، يراعى فيه ان تتناسب الكمية المستوردة من المنتجات الصناعية للضفة الغربية وكميات المواد الخام التي سبق ان نقلت الى الضفة الغربية لصناعتها . ٥) تخضع عملية نقل المنتجات من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية الى تصريح مسبق يراعى فيه التأكد من كون المنتجات متجهة للاستهلاك في أسواق الضفة الغربية . ٦) تصدر اوامر يمنع نقل اية منتجات من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية تثبت المعلومات تسربها الى اسرائيل ، كما حدث بالنسبة لمادة الشعير . هذا وترتبط فعالية هذه التعليمات بمدى تطبيقها ومراعاتها .

رابعاً : اغلاق الجسور وانساره الاقتصادية :
من التحليل السابق لاثار فتح الجسور الاقتصادية يمكننا تحديد اثار اغلاق الجسور الاقتصادية بالنقاط التالية :

(١) الضفة الشرقية : ١ - فقدان فرصة الحصول على المنتجات الزراعية للضفة الغربية من الفواكه والخضروات وكذلك منتجاتها الصناعية . وذلك سيؤدي الى استيرادها من الدول العربية والاجنبية بشروط اقل مناسبة . ورغم ان بعض الفواكه يمكن استيرادها من سوريا وبأسعار اقل الا ان باقي المنتجات الزراعية خاصة الشتوية لا يمكن مطلقاً تمويض مصدر الضفة الغربية لها، وسينعكس ذلك في النهاية على كل من مستويات الاسعار في

الضفة الشرقية والضغط على ارضة الاردن من العملات الاجنبية . ب - سيصيب النشاط التجاري بعض التراجع ، خاصة ذلك النشاط المرتبط بكل من حركة التجارة والاشخاص عبر الجسور الاردنية بين الضفتين وحركة اعادة التصدير للمنتجات المستوردة عن طريق الضفة الشرقية لصالح الضفة الغربية . ج - عدم توفر الفرصة لتحويل الحكومة الاردنية لرواتب موظفيها في الضفة الغربية والتي تقدر بحوالي ٢٨٠٥ الف دينار (٤٠). وذلك سيؤدي الى تخفيف اميائها المالية مع ملاحظة ان لذلك اثاراً سياسية واجتماعية سلبية . د - حرمان الجهاز المصرفي في الضفة الشرقية من بعض الفرص الخفية من حدة تراجع انشطته، والناجمة عن قيام بعض العمليات المصرفية لاهالي الضفة الغربية في الضفة الشرقية .

(٢) الضفة الغربية : ١ - لا بد وان تحصل مشكلة لتصرف فائض المنتجات الزراعية للضفة الغربية في المدى القصير ، مما سيؤدي الى زيادة عرض هذه المنتجات في أسواق الضفة الغربية وانخفاض عام في مستويات اسعارها ينتهي الى كساد يصيب النشاط الزراعي ثم ينعكس على بقية القطاعات الاقتصادية . ب - سيزداد على توقف حركة التحويلات الحكومية للموظفين في الضفة الغربية وتحويلات العاملين في الخارج لاقاربهم الى احدث آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على المواطنين . وسيؤدي الى انخفاض في حجم القوى الشرائية لينعكس على انخفاض مستوى الطلب العام في الاقتصاد . ج - اصابة النشاط التجاري المرتبط بحركة التجارة عبر الجسور الاردنية بنوع من التراجع .

(٣) اسرائيل : ١ - فقدان جميع مصادر التمويل الناجمة عن الرسوم الجمركية الاسرائيلية على حركة التجارة عبر الجسور ورسوم الطوابيع ورسوم التصاريح على حركة انتقال الاشخاص . وهو مصدر مالي له وزنه . ب - سيزداد على الاقتصاد الاسرائيلي بعض الابعاء المرتبطة بعملية تصريف فائض المنتجات الزراعية للضفة الغربية والتي لا يفضل دخولها للأسواق الاسرائيلية . كما ان تصديرها للخارج ليس بالعملية السهلة كما سبق وان رأينا . ج - سيؤدي استيراد احتياجات الضفة الغربية من المواد الاولية للصناعة والاجهزة وبعض المستوردات الغذائية والحيوانية عن طريق